



بنك تنمية المدن والقرى
CITIES & VILLAGES DEVELOPMENT BANK



بنك تنمية المدن والقرى
CITIES & VILLAGES DEVELOPMENT BANK

السياسة البيئية والاجتماعية الاحترافية 2026

أولاً: نطاق السياسة

يعتبر بنك تنمية المدن والقرى أحد المؤسسات الرئيسية في الأردن التي تدعم البلديات والاستثمار في مشاريع البنية التحتية. حيث يقدم البنك الخدمات المصرفية للبلديات بالإضافة الى خدمات الدعم الفني. وكمؤسسة وطنية، يلتزم بنك تنمية المدن والقرى بالقانون الأردني المطبق حالياً فيما يتعلق بالإجراءات الاحترافية البيئية والاجتماعية، وهو قانون حماية البيئة رقم 6 لعام 2017 ودخل حيز التنفيذ في 16 نيسان 2017.

تشمل أحكام هذا القانون التزاما بحماية البيئة وجميع عناصرها؛ والتزام بوضع السياسات لحماية البيئة وإعداد الخطط لهذه السياسات؛ التزام (شرط) مراقبة عناصر البيئة؛ التزام وضع مبادئ للتعامل مع المواد الضارة؛ الموافقة على إنشاء المحميات الطبيعية والمتنزهات القومية (الوطنية) وإدارتها والإشراف عليها؛ التزام (شرط) إصدار خطط الطوارئ البيئية؛ ومراقبة وتفشيح المشاريع والمنشآت للتأكد من مطابقتها للمواصفات القياسية الأردنية.

بموجب القانون، تعتبر وزارة البيئة هي المسؤولة عن وضع سياسة حماية البيئة في الأردن، ومراقبة الأنشطة، وتنسيق الجهود الوطنية لحماية البيئة، وإعداد خطط الطوارئ البيئية. في حين أن الحكومة الأردنية لديها شبكة واسعة من القوانين والأنظمة المتعلقة بحماية البيئة وإدارتها، يلتزم بنك تنمية المدن والقرى بتنفيذ سياسته الداخلية ونظامه الخاص لتلبية المعايير الدولية. تتمثل رسالة (مهمة) بنك تنمية المدن والقرى بـ "توفير التمويل اللازم والخدمات المصرفية والدعم الفني وبناء القدرات للبلديات والأطراف الأخرى التي تنفذ مشاريع تنمية المجتمع المحلي؛ وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص" - يلتزم بنك تنمية المدن والقرى بضمان دعمه بطريقة مسؤولة بيئياً واجتماعياً.

تعرض الوثيقة التالية سياسة الإجراءات البيئية والاجتماعية الشاملة والمبادئ الاحترافية والترتيبات المؤسسية للتنفيذ والخاصة ببنك تنمية المدن والقرى. تمت الموافقة على السياسة من قبل مجلس إدارة بنك تنمية المدن والقرى وسيتم مراجعتها وتحديثها بشكل دوري.

ثانياً: بيان السياسة البيئية والاجتماعية

تم اعتماد سياسة الإجراءات البيئية والاجتماعية الاحترافية لبنك تنمية المدن والقرى لضمان تجنب الآثار البيئية والاجتماعية الضارة، التي لا مفر منها، من حيث تقليلها و/أو تخفيفها بشكل مناسب.

يتمثل أحد المبادئ الرئيسية في سياسة الإجراءات البيئية والاجتماعية الاحترافية لبنك تنمية المدن والقرى في منع وتقليل وتخفيف أي ضرر على البيئة والافراد من خلال دمج الاهتمامات البيئية والاجتماعية كجزء أساسي طوال دورة مشروع بنك تنمية المدن والقرى. تنطبق سياسة الإجراءات البيئية والاجتماعية الاحترافية على جميع مراحل دورة المشروع من التصميم والتنفيذ إلى المراقبة والتقييم.

وفقاً لالتزامات البنك للحماية والإشراف البيئي، قام البنك باتخاذ سلسلة من الإجراءات المحددة للوفاء بهذا الالتزام (انظر الجدول 1):

الجدول رقم (1) اجراءات الالتزام

نطاق الالتزام	الإجراءات
الاتصالات	<ul style="list-style-type: none"> • اعلام جميع الموظفين بسياسة الإجراءات البيئية والاجتماعية الاحترافية. • حوار مستمر مع أصحاب المصالح بشأن الأمور المتعلقة بالإجراءات البيئية والاجتماعية الاحترافية والأداء. • الاستثمار في التدريب والتوعية بما يتعلق بالإجراءات البيئية والاجتماعية الاحترافية لتحقيق ثقافة التميز.
الحماية	<ul style="list-style-type: none"> • تعزيز الاستخدام الفعال للطاقة والمياه والموارد الطبيعية، في بنك تنمية المدن والقرى، مع شركائنا والمتعاونين والمقاولين والمقاولين الفرعيين وفي المجتمعات التي نعمل فيها. • منع التلوث، تقليل النفايات، والحفاظ على الموارد الطبيعية. • الحد والتخفيف من الآثار على الحياة البرية والموارد الثقافية.
الامتثال	<ul style="list-style-type: none"> • تحديد مخاطر الإجراءات البيئية والاجتماعية الاحترافية والقيام بالإجراءات ذات الصلة للتخفيف من تلك المخاطر. • الامتثال لجميع القوانين والأنظمة والتصاريف البيئية والاجتماعية المعمول بها. • المساهمة في العملية التنظيمية، إذا استلزم الأمر، من خلال توفير مدخلات لتطوير الأنظمة والسياسات البيئية والاجتماعية حيث تكون سليمة وصالحة فنياً واقتصادياً.

يسعى البنك إلى تطوير العمليات التنظيمية من اجل تحسين المنظور البيئي والاجتماعي بشكل مستمر. ويمكن تحقيق ذلك من خلال:

أولاً: صياغة هدف بيئي واجتماعي والمتابعة المنتظمة وإعداد التقارير الدورية.

ثانياً: مراجعة وتحديث السياسة.

ثالثاً: دمج الدروس المستفادة في تطوير سياسة الإجراءات البيئية والاجتماعية الاحترافية أثناء توسيع نطاق العمليات وزيادة الخبرة.

عند تنفيذ المشاريع سيقوم البنك بالالتزام بما ورد في القانون البيئي رقم 6 لعام 2017 بالإضافة الى أهداف ومتطلبات المبادئ البيئية والاجتماعية الخاصة به، وبذلك سيسعى البنك إلى:

(1) تعزيز النتائج الاجتماعية والبيئية للمشاريع؛

(2) تجنب الآثار الضارة حيثما أمكن، كما سيقوم البنك (حيثما كان هناك مخاطر لا مفر منها) بتطبيق التسلسل الهرمي للتخفيف، والتخفيف والتعويض او الحد من هذه الآثار.

(3) تطوير مقدره شركاء البنك على إدارة المخاطر والآثار الاجتماعية والبيئية.

كما سيقوم البنك بتصميم وتنفيذ المشاريع بطريقة تتجنب اي تغيير أو إتلاف أو إزالة أي موارد ثقافية مادية او مواقع ثقافية ومواقع ذات قيم طبيعية فريدة معترف بها على مستوى المجتمع المحلي أو المستوى الوطني أو الدولي. كما يجب ألا تعيق هذه المشروعات بشكل دائم عملية الوصول او استخدام هذه الموارد المادية والثقافية.

وسيضمن البنك وجود آليات للشكاوى والتظلم بحيث يتمكن الأفراد والمجتمعات المتأثرة من هذه المشاريع الى الوصول الى اجراءات فعالة للتعبير عن القلق والخوف بشأن الأداء الاجتماعي والبيئي للمشروع.

ثالثاً: مبادئ السياسة البيئية والاجتماعية الاحترافية

يعتمد بنك تنمية المدن والقرى على معايير الأداء لمؤسسات التمويل الدولية بشأن الاستدامة البيئية والاجتماعية، لضمان التوافق مع أفضل الممارسات الدولية. وتتمثل في معايير الأداء الثمانية كما يلي:

- معيار الأداء 1: تقييم وإدارة المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية.
- معيار الأداء 2: العمالة وظروف العمل.
- معيار الأداء 3: كفاءة استخدام الموارد ومنع التلوث.
- معيار الأداء 4: صحة المجتمع والسلامة والأمن.
- معيار الأداء 5: استملاك الأراضي وإعادة توطين إجبارية.
- معيار الأداء 6: حفظ التنوع البيولوجي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية الحية.
- معيار الأداء 7: الشعوب الأصلية.
- معيار الأداء 8: التراث الثقافي.

يحدد معيار الأداء 1 أهمية ما يلي (1) التقييم المتكامل لتحديد الآثار والمخاطر والفرص البيئية والاجتماعية للمشروعات؛ (2) المشاركة الفعالة للمجتمع من خلال الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمشروع والتشاور مع المجتمعات المحلية بشأن المسائل التي تؤثر عليهم بشكل مباشر؛ و (3) إدارة العميل للأداء البيئي والاجتماعي خلال فترة حياة المشروع.

اما المعايير من (2 إلى 8) فتحدد أهدافا ومتطلبات لتجنب الآثار المتبقية وتقليلها حيثما تبقى، من اجل التعويض عن المخاطر والآثار سواء على العمال او/ والمجتمعات المتأثرة والبيئة المحيطة. وفي حين ينبغي النظر الى جميع المخاطر البيئية والاجتماعية ذات الصلة والتأثيرات المحتملة كحد سواء في عملية التقييم، الا أن معايير الأداء من 2 إلى 8 تصف المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية المحتملة التي تتطلب اهتمامًا خاصًا.

ويتم تطوير نظام الإدارة البيئية والاجتماعية الخاص ببنك تنمية المدن والقرى ليتمشى مباشرة مع معايير أداء مؤسسة التمويل الدولية¹.

رابعاً: تنفيذ سياسة الإجراءات البيئية والاجتماعية الاحترافية

يتبنى بنك تنمية المدن والقرى المبادئ التالية لتنفيذ هذه السياسة:

• تعميم مبادئ الإجراءات البيئية والاجتماعية الاحترافية في أنشطة وعمليات بنك تنمية المدن والقرى؛

• وضع إجراءات وأدوات جديدة للمخاطر البيئية والاجتماعية؛

• تحديد المسؤولية الداخلية في التنفيذ؛

• تحسين وتطوير المشاورات العامة وآليات الإفصاح عن المعلومات؛

• بناء شراكات لمعالجة المخاطر والفرص البيئية والاجتماعية؛ و

• اعتماد تقارير شاملة وشفافة.

خامساً: الإجراءات المؤسسية لضمان تنفيذ السياسة البيئية والاجتماعية الاحترافية

1- نطاق

تنطبق أحكام هذه السياسة على جميع المشاريع التي يكون فيها البنك هو الكيان المسؤول قانوناً عن المشروع، بغض النظر عن نوع تنفيذ المشروع أو الكيانات المشاركة في تنفيذه. وهذا يشمل:

• المشاريع التي قام البنك بتطويرها وتنفيذها؛

• المشاريع التي وضعتها الجهات المانحة والأطراف الأخرى ويقوم البنك بتنفيذها ومتابعتها.

2- فحص الإجراءات البيئية والاجتماعية

يتم فحص جميع مشروعات بنك تنمية المدن والقرى ومشروعات الشركاء بحثاً عن مخاطر الإجراءات البيئية والاجتماعية وبما يتوافق مع المبادئ المذكورة أعلاه.

3- الأدوار والمسؤوليات

تقع المسؤولية بشكل عام عند تنفيذ سياسة الإجراءات البيئية والاجتماعية الاحترافية على بنك تنمية المدن والقرى. كما ويوافق البنك على وضع مسؤوليات محددة لإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية على جميع الشركاء المشاركين في تنفيذ هذه المشاريع. كما سيحرص البنك على تقييم

قدرة الشركاء على تنفيذ الإجراءات البيئية والاجتماعية الاحترافية، وبما يتناسب مع فئة المخاطر البيئية والاجتماعية المخصصة لمشروع معين.

4- المتابعة والتقييم وإعداد التقارير (الإبلاغ)

سيتم إدراج القضايا البيئية والاجتماعية في عمليات المتابعة والتقييم والإبلاغ عن المشروعات والأنشطة. بحيث ستشمل تقارير الأداء الدورية والسنوية وتقارير إغلاق المشروع على معلومات متعلقة بالتدابير الاحترافية للتخفيف من المخاطر البيئية والاجتماعية، وسيتم إيصال هذه المعلومات إلى الإدارة العليا.

5- آلية الشكاوى التظلم

الهدف من وجود الية للشكاوى والتظلم هو تلقي وتسهيل حل النزاعات والمظالم التي تحتفظ بها المجتمعات المتأثرة حول الخطط الاجتماعية والبيئية أو أداء المشروع. وهناك خمس خطوات عامة في عملية إدارة التظلمات:

1. نشر العملية.
2. استقبال وتسجيل التظلمات.
3. مراجعة التظلمات والتحقيق فيها.
4. تطوير خيارات الحل والاستجابة للتظلمات والإغلاق.
5. الرصد والتقييم.

وسيعمل البنك على ضمان تطوير وتنفيذ الية للشكاوى والتظلم للمشاريع التي من المحتمل أن تؤثر على المجتمعات المحلية. كما يجب أن تكون حجم آلية التظلم مناسبة لحجم التأثير المتوقع وعدد السكان المتضررين. وسيتم توفير إرشادات آلية التظلم على مستوى المشروع كجزء من نظام الإدارة البيئية والاجتماعية الخاصة ببنك تنمية المدن والقرى.

تتصف سياسة الإبلاغ عن المخالفات التي يقدمها بنك تنمية المدن والقرى للأشخاص المتأثرين بأي مشروع بانها عملية سهلة الوصول وشفافة وعادلة وفعالة لإثارة الشكاوى حول الأضرار البيئية أو الاجتماعية الناجمة عن أي مشروع من هذا القبيل. يمكن لأصحاب المصالح تقديم شكوى عبر إرسال بريد الكتروني أو على الموقع الإلكتروني لبنك تنمية المدن والقرى.

سادساً: التغييرات التي تطرأ على سياسة الإجراءات البيئية والاجتماعية الاحترافية

سيتم مراجعة سياسة الإجراءات البيئية والاجتماعية الاحترافية بشكل دوري لضمان الامتثال للقوانين الوطنية والدولية ذات الصلة والتوافق مع متطلبات الجهات المانحة الرئيسية. كما ستضمن عملية المراجعة أيضاً النهج العام لتقييم وإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية ليبقى متوافقاً مع أفضل الممارسات والمعايير الدولية.

تم اعداد السياسة من قبل الفريق الاستشاري والمعهد العالمي للنمو الاخضر تحت مظلة مشروع اعتماد بنك تنمية المدن والقرى كصندوق المناخ الاخضر في الاردن.